**1. التضخم**

**1.1 تعريف التضخم:**

 يعرف التضخم **inflation** : إنه ارتفاع في المستوى العام للشعار في الاقتصاد وهو ارتفاع يدوم ويستمر طوال الوقت. وفي هذا التعريف هناك كلمتان في غاية الأهمية، وهما كلمة عام **general** وكلمة مستدام أو مستمر **sustained** . ونحن نستخدم كلمة عام" لدلالة على أننا نتحدث عن ارتفاع في سعر سلعة أو خدمة واحدة، بل عن السلع والخدمات داخل اقتصاد معين من المؤكد أن هناك بعض الأسعار التي يعد ارتفاعها أمراً محتماً، والبعض لابد كم أن تهبط في غضون فترة التضخم. يشار إلى التحركات في أسعار السلعة أو الخدمة الواحدة بأنها تغيرات في الأسعار النسبية **changes in relative prices** لكن فترة التضخم تحدث عندما يرتفع التوجه نحو الأسعار العامة. أما اصطلاح مستدام أو مستمر فيعني أن التضخم ليس مجرد ارتفاع في مستوى الأسعار العامة لمرة واحدة، لكن يعني زيادة مستمرة ومتواصلة في الأسعار.[[1]](#footnote-1)

اذن يعرف التضخم بانه زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود اي ارتفاع في مستوى الاسعار كما يعرف بعض الاقتصاديين التضخم بانه عبارة عن نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة.[[2]](#footnote-2)

**2.1 سمات التضخم :**

في كثير من الأحيان يستخدم مفهوم التضخم دون توضيح للحالة التي قد يعبر عنها ، ولكنه يعبر عن الارتفاع المستمر في الأسعار بالمعنى الأقرب لذهن المتلقي ، ومن أبرز سمات هذه الظاهرة ما يأتي:[[3]](#footnote-3)

* يعتبر التضخم نتاجاً للعديد من العوامل الاقتصادية التي قد تكون متعارضة فيما بينها، فهو ظاهرة معقدة ، ومركبة ، ومتعددة الأبعاد في آن واحد (سياسية واقتصادية واجتماعية).
* ينتج التضخم عن الاختلال في العلاقات السعرية بين أسعار السلع والخدمات من ناحية، وبين أسعار عناصر الإنتاج (أرباح وتكاليف المنتجين، وأجور العمال ، وريع الأراضي ) من جهة أخرى
* انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل أسعار السلع والخدمات، والذي يعبر عنه بانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية .
* قد يكون التضخم ناجم عن عوامل داخلية تتعلق بمكونات الطلب الكلي المحلي، وفي كثير من الأحيان قد يكون التضخم مستورد وينجم عن التغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية، التي تؤثر على تكاليف السلع المستوردة وفي مقدمتها أسعار البترول.
* قد يكون البعد السياسي المحلي والدولي الأكثر تأثيراً على التضخم، مقارناً بالبعد الاقتصادي الذي يعد تابعاً للعلاقات السياسية.

**3.1 نظريات التضخم:**

بعد أن تعرفنا على تفسير التضخم وفقاً للمنهجين (الكلاسيكيين) و(الكينزي) ستحاول جذب الطلب (Demand - pull inflation) ونظرية التكاليف الدافعة.(Ast - push inflation)

**-نظرية جذب الطلب:** تفترض هذه النظرية بلوغ الاقتصاد الوطني مستوى التشغيل الكامل لموارده وعندها يظهر التضخم بسبب قصور الفرص المتاحة من السلع والخدمات لمواجهة الطلب، إذ أن الزيادة في عرض النقود سيترتب عليها انخفاض في سعر الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار، وهذه الزيادة الأخيرة يترتب عليها زيادة في دخول أو عوائد عوامل الإنتاج، كما يمكن للتضخم الناشئ عن جذب الطلب أن يحدث بسبب زيادة الكفاءة الحدية للاستثمار أو زيادة الميل الحدي للاستهلاك، ودون أن يكون مصدره زيادة عرض النقود إذ أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي باعتبار أن الطلب على الاستثمار هو أحد مكونات الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الأسعار في ظل مستوى التشغيل العامل، إذ أن الأجور سترتفع أثناء وبعد الزيادة في الاستثمار الذي سيترتب عليها في أرباح المنتجين مما يشجعهم الأمر على زيادة في أرباح المنتجين مما يشجع الأمر على زيادة الطلب على الاستثمار وعلى الأيدي العاملة.

نلاحظ أن هذه النظرية تمثل امتداد للتحليل الكينزي إذ أنها تقوم على أساس زيادة الطلب الكلي مقابل قصور العرض الكلي على مواكبة هذه الزيادة مما ينعكس بصورة تزيد في المستوى العام للأسعار، ويمكن للسياسة المالية والسياسة النقدية الانكماشية من التأثير على الأوضاع الاقتصادية في الحد من هذا النوع من التضخم.[[4]](#footnote-4)

**-نظرية الكلفة الدافعة (cost - push theory)**

تركز هذه النظرية على تحليل جانب العرض أكثر من جانب الطلب في تفسير التضخم، وخاصة في البلدان الصناعية المتقدمة، إن هذه النظرية لم تهمل التأثيرات الناجمة عن الإنفاق (الطلب) إلا أنها ركزت بدرجة أساسية على جانب العرض في تفسير التضخم من خلال تأثير نقابات العمال كقوة احتكارية في تحديد الأرباح، لهذا فإن مصدر التضخم بحسب هذه النظرية ناشئ من جانب (التكاليف) كما تؤكد النظرية أن دافع زيادة الأرباح كجزء من (التكاليف) يكون ضعيفا بالقياس إلى دافع الأجور سيترتب عليها من جانب المنتجين زيادة في التكاليف، هذه الزيادة تنعكس بصورة زيادة في الأسعار، هذه الزيادة تدفع مجدداً بالمطالبة بزيادة الأجور من قبل نقابات العمال، وعند استجابة المنتجين لهذه المطالبة سترتفع التكاليف مجددا، تبعا لذلك الأسعار وتكاليف المعيشة، وهكذا تستمر هذه الحلقات المتواصلة في زيادة الأسعار بحيث يكون التضخم حلزونياً **(Spiralinflion).[[5]](#footnote-5)**

**4.1 آثار التضخم**

إن ارتفاع الأسعار بشكل مستمر في ظل صعوبة السيطرة عليه يحدث آثاراً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ويمكن أن نوجز هذه الآثار بما يأتي:[[6]](#footnote-6)

**1.4.1 الأثار الإجتماعية:**

**- أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل:** إن التضخم كما أوضحنا هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار بمعنى انخفاض القوة الشرائية للأفراد الذين لم تتغير دخولهم النقدية، أو أنها تغيرت بمعدلات أقل من معدل زيادة الأسعار. إن أول الفئات المتضررة من ذلك هم أصحاب الدخل الثابت (الموظفون، المتقاعدون...) لان دخولهم ترتبط بعقود قانونية ليس من السهل تغييرها عند تغير الأسعار، ويزداد تضرر هذه الفئات كلما كان ارتفاع الأسعار أعلى. لذا يرى الاقتصاديون إن ذوي الدخل المحدود هي الفئات التي تكون أشد تضررا في حالة التضخم من الفئات ذات الدخل المرتفع لان دخولهم تتسم بالمرونة عند ارتفاع الأسعار لأنهم سيحصلون على دخول أعلى من جراء زيادة أسعار منتجاتهم أو خدماتهم، وهي دخول تفوق الزيادة المستمرة في الأسعار. بمعنى أنه يحصل إعادة توزيع للدخل من ذوي الدخل المحدود إلى ذوي الدخل المرتفع، إذ إن تغير الدخول لأفراد المجتمع بالنسبة نفسها لا يحدث أي مشكلة لان حصة كل فئة ستبقى بدون تغيير.

**- اثر التضخم على الاستهلاك والادخار :**يخصص جزء من الدخل القومي للاستهلاك والادخار، وفي أوقات التضخم يحدث اختلال للعلاقة بين الاستهلاك والادخار. فارتفاع المستوى العام للأسعار يعني انخفاض القوة الشرائية أو الدخل الحقيقي. لذا يلجأ الأفراد إلى تقليص مدخراتهم للمحافظة على استهلاكهم السابق. كما تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة، إذ يلجأ الأفراد للتخلص من مدخراتهم وتحويلها إلى أصول مادية. ونتيجة لذلك ينعدم الحافز للادخار ويزداد الاستهلاك. اذن فالتضخم يؤثر على اسعار الاشياء التي نشتريها ذلك ان ك من الاجور والاسعار سوف ترتفع في فترة التضخم، وهكذا فانه قبل ان نصاب بقلق ما بسبب ما يؤدي اليه التضخم من تدهور في القدرة الشرائية.[[7]](#footnote-7)

**- اثر التضخم على ميزان المدفوعات:** إن ارتفاع أسعار السلع المحلية في أوقات التضخم يجعلها أعلى من مثيلاتها في الدول الأخرى مما يفقدها قدرتها التنافسية ويقلل الصادرات منها وهذا يفقد البلد موردا مهما من إيرادات الدولة. وبالمقابل يجعل الأسعار الأجنبية أدنى من أسعار السلع المحلية مما يؤدي إلى زيادة الاستيرادات واستنزاف قدر من موارد الدولة.

**- اثر التضخم على الاستثمار:** يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى شيوع حالة اللايقين في اتخاذ قرارات الاستثمار، إذ يجد المستثمرون صعوبة في تقدير تكاليف الإنتاج في المستقبل وتقدير الأسعار المستقبلية لذا فإنهم سوف يلجأون إلى المشروعات التي تمتاز بمدة استرداد قصيرة ويعزفون عن الاستثمار في المشروعات الإنتاجية الضخمة أو أنهم يستثمرون في أسواق المال والمضاربة بمعنى الاستثمار في النشاط غير المنتج وهو ما يخلف آثارا ضارة على الاقتصاد

**2.4.1 الآثار الاجتماعية للتضخم:**

لا تقتصر آثار التضخم على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يحدث آثارا اجتماعية غير مرغوبة، فهو يولد حالة من عدم الرضا لدى الجمهور لاختلال العلاقة بين الأجور والأسعار. كما إن التضخم يعد أحد مصادر القلق والاضطراب الاجتماعي والسياسي بسبب التفاوت الذي يخلفه في توزيع الثروة مولدا تزايدا في النزاعات بين العمال وأرباب العمل وانتشارا للفساد والرشوة وانخفاض كفاءة أداء العاملين..

**5.1 طرق معالجة التضخم ووسائل ومكافحته**

يتطلب إتباع الإجراءات الخاصة للحد من التضخم تحديد أسبابه، ثم الانطلاق لوضع السياسة الكفيلة بمعالجته عبر السياستين المالية والنقدية ويمكن تلخيص إجراءات السياستين بما يأتي:[[8]](#footnote-8)

**- إجراءات السياسة المالية لعلاج التضخم:**

هناك أداتان أساسيتان من أدوات السياسة المالية يمكن أن تستخدمان للحد من التضخم هما الإنفاق الحكومي والضرائب ففي أوقات التضخم ينبغي تقييد الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب بحيث يؤديان إلى تخفيض الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري بشكل يؤدي إلى تخفيض الأسعار.

**- إجراءات السياسة النقدية لعلاج التضخم:**

يمكن استخدام أدوات السياسة النقدية لعلاج التضخم وتتلخص تلك الأدوات بـ:

أ. تخفيض عرض النقد ويترتب على ذلك ارتفاع في أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض الطلب الكلي.

ب. تستخدم سياسة سعر الخصم بين البنك المركزي والبنوك التجارية، إذ تعمل على رفعه وبالتالي تخفيض الائتمان الممنوح للبنوك التجارية، وبالتالي تخفيض عرض النقد ورفع سعر الفائدة وبالتالي تخفيض الأسعار.

الائتمان

ج. يمكن أن يستخدم الاحتياطي القانوني من خلال رفع نسبته، وبالتالي يؤثر على سيولة البنوك التجارية وتخفيض قدرتها على منح الإئتمان.

د. وأخيراً، استخدام عمليات السوق المفتوحة إذ يدخل البنك المركزي كبائع ومشتري للأسهم والسندات بشكل يؤثر على السيولة وبالتالي تخفيض عرض النقد، مما يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة وبالتالي تخفيض الطلب الكلي مما يؤدي إلى الحد من ارتفاع الأسعار أو إلى تخفيضها.

إن استخدام أدوات السياستين المالية والنقدية يجب أن لا يكون بشكل متعارض لأنه يحدث نتائج سلبية على النشاط الاقتصادي على سبيل المثال ففي أوقات التضخم يتطلب من السياسة المالية أن تعمل على تخفيض الإنفاق الحكومي، بالمقابل أن تكون السياسة النقدية سياسة تقشفية بمعنى أن تعمل على تخفيض عرض النقد مثلا. فإذا عملت عكس ذلك فان الأهداف بين السياستين ستكون متضاربة، وتؤدي بالاقتصاد إلى الشلل لذا يجب أن يكون هناك تنسيق في عمل السياستين.

 ونظراً للآثار السيئة للتضخم، تحاول الدولة أن تسلك كافة السبل من أجل مكافحته أو الحد من آثاره، وذلك بالبحث عن مصدره ومحاولة القضاء عليه، ومكافحة التضخم لا تعني بالضرورة عودة الأسعار إلى مستواها قبل التضخم. فكل محاولة للرجوع إلى مستويات الأسعار القديمة يصيبها الفشل، لأنها تتجاهل التطور الذي يحدث في الأوضاع الاقتصادية المختلفة نتيجة التضخم وكل ما تستطيع الحكومات أن تفعله هو:[[9]](#footnote-9)

* أولاً: محاولة الوصول بالإنتاج إلى أعلى مستوى ممكن ليتحقق التعادل بين الطلب الكلي للسلع والعرض الكلي لها؛
* ثانياً: تمويل الاستثمارات الجديدة بالمدخرات الناتجة عن الدخل الجاري وبإجبار الأفراد على الإدخار؛
* ثالثا: امتصاص القوة الشرائية الزائدة باستخدام السياسات المالية والسياسات النقدية المناسبة؛
* رابعاً: تنظيم سياسات التجارة الخارجية والتحكم بسعر الصرف بما يضمن التوازن في ميزان المدفوعات .

**2.البطالة**

**1.2 تعريف البطالة**

تعدد المفاهيم حول مصطلح البطالة، وسوف نعرض بإيجاز لكل منهما فيما يلى:

 تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم فى المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة ومن ثم، فإن حجم البطالة يتمثل فى حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه في سوق العمل " عند مستوى معين من الأجور ويمكن الاستعانة بالشكل رقم () لتوضيح هذا المفهوم.[[10]](#footnote-10)

 ويرتبط مفهوم البطالة أساسا بالقدرة، الرغبة والبحث عن العمل، ويمس الفئة النشيطة أو القوى العاملة التي سوف يتم التعرض إليها لاحقا من خلال تعريفها وطريقة حسابها. وتختلف تعاريف البطالة من منظمة إلى أخرى ومن تشريع إلى آخر إلا أنها تصب في اتجاه واحد. لذا سيتم التركيز على تعريف منظمة العمل الدولية للبطال، والذي يعرف على النحو التالي:[[11]](#footnote-11)

"البطال هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، شريطة أن يجد هذا العمل". ينطبق هذا التعريف على الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى البطالين الذين سبق لهم أن عملوا واضطروا لتركه لسبب أو لآخر.

**الشكل رقم () تحديد المفهوم الرسمي للبطالة**

ع ل

منحنى عرض العمل

الأجر

( جـ )

ج1

ج\*

منحنى العمل على العمل

د

ل1

أ

ن

ط ل

بطالة

عدد العمال(ل)

ل2

**المصدر: علي عبد الوهاب نجا،(2005): مشكلة البطالة وأثر البرنامج الإصلاح الإقتصادي عليها، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الجزائر، ، ص 11**

يتضح من هذا الشكل أن منحنى عرض العمل يكون أكثر مرونة عند المستويات المنخفضة من الأجور، وتقل هذه المرونة تدريجياً إلى أن يصير عديم المرونة عند مستوى التوظف الكامل. أما منحنى الطلب على العمل فيكون سالب الميل، وعند مستوى الأجر السائد في سوق العمل وليكن ( جــ1 ) يكون مستوى التوظف الفعلى والمحدد بالطلب على العمل هو ( ل1 ) ، بينما مستوى التوظف الكامل، فيتمثل بالمستوى ( ل 2 )، وبالتالي تتمثل البطالة في الفرق بين مستوى التوظف الفعلي ومستوى التوظف الكامل، وتقاس بالمسافة

(ل1 ل2) ، ومن ثم ، فإن البطالة يمكن تعريفها بأنها الزيادة فى الكمية المعروضة العمل عن تلك الكمية المطلوبة منه عند مستوى اجر معين. وبالتاكيد فإن تضييق الفجوة بين (ل1 ، ل2 ) يؤدى إلى زيادة مستوى الإنتاج، ورفع معدل النمو الاقتصادى، ومن ثم، الارتفاع بمستوى المعيشة في المجتمع.

رغم عدم وجود تعريف رسمى محدد ومتفق عليه للبطالة، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة، إن البطالة تتمثل فى وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له بالنوع والمستوى المطلوبين وراغبين فيه، وباحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة. ويلاحظ أن التعريف السابق للبطالة هو المتفق عليه دولياً، ويقتضي أن تتوافر المعايير الثلاثة الآتية كى يعد الفرد عاطلاً خلال فترة البحث

أولاً: أن يكون الفرد بدون عمل (**Without work**) ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصادياً ( 3 ) ، ولا يعملون سواء أكان ذلك مقابل أجر أم لحسابهم الخاص.

ثانياً: أن يكون الفرد متاحاً للعمل( **Currently available for Works**): ويتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون فى العمل ومستعدون له بأجرٍ أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث، وبالتالي، فإنه وفقاً لهذا المعيار يكون الفرد قادراً.[[12]](#footnote-12)

يُعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين في دولة ما مؤشراً ضعيفاً للخطورة النسبية لمشكلة البطالة وبخاصة فى الدول التى ينمو فيها عدد المتعطلين بمعدل أسرع من معدل نمو العمالة. ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب ما يسمى " معدل البطالة ... ومثلما حدث أن تمت التفرقة بين مفهومي البطالة الرسمى والعلمى، فإنه يتعين التفرقة بين مقياسين للبطالة، هما المقياس الرسمى والمقياس العلمي لها كما يلى:

**2.2المقياس الرسمى للبطالة**

يعرف معدل البطالة وفقاً لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلى للعمال المشاركين فى القوة العاملة فى فترة زمنية معينة، أي أن: [[13]](#footnote-13)

$$100×\frac{العاطلين عدد}{العمل قوة}=البطالة معدل$$

يشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل بالطبع في ظل الأجور السائدة.

**أي أن قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة**

وبالتالي، تتضمن مكونات قوة العمل في المجتمع ما يلي:

**1 - العاملون :** يتضمن هذا المكون كل الذين يعملون لدى غيرهم أو يقومون بأى أعمال ذاتية خاصة لكل الوقت أو لبعضه، سواء أكانت عمالة مؤقتة أم عمالة دائمة، وسواء أكان ذلك فى مجالات مدنية أم مجالات عسكرية

**2-المتعطلون** يتضمن هذا المكون كل الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم فى ظل الأجور السائدة.

**يلاحظ أن هناك بعض الفئات لا تدخل ضمن القوة العاملة وهي:**

( أ ) الأفراد خارج الفئة العمرية المحددة وهو الأمر الذى يختلف من دولة إلى أخرى ووفقاً لذلك يستبعد من قوة العمل الأفراد دون سن معينة، وكذلك الأفراد فوق سن معينة وهى سن التقاعد أو المعاش.

( ب ) الأفراد غير القادرين على العمل مثل المرضى والعجزة، وكذلك غير المتاحين للعمل لأسباب مختلفة، مثل: الطلبة.

( ح ) الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل، مثل: ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن عمل ولا يرغبون فيه، وذلك باختيارهم فى ظل الأجور المتاحة.

**2.2 أنواع البطالة**

قبل التعرض إلى أنواع البطالة؛ يمكن الإشارة إلى نقطتين أساسيتين، الأولى أن البطالة التي يدور البحث عنها بصورة مركزة هي بطالة الذين لا يعملون لدى الغير، لأنهم يؤلفون الغالبية العظمى من القوى العاملة؛ والثانية أن الطلب على العمل مشتق من طلب آخر وأن هذا الأخير يتغير بصفة مستمرة بسبب التغيرات التكنولوجية المستمرة التي تأتي بسلع جديدة وطرق جديدة في الإنتاج وإلى اختفاء سلع وطرق أخرى، ويتوقف الطلب أو يتناقص على بعض السلع فينقطع أو يتناقص إنتاجها فيتغير الطلب على العمل وتظهر البطالة.[[14]](#footnote-14)

**-البطالة الهيكلية:** وتعني إرتفاع نسبة البطالة نتيجة تغيرات هيكلية حدثت في الاقتصاد الوطني مرده حدوث تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات أو راجع إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم أو الى تغيرات سوق العمل نفسه أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توظيف جديدة.

في جميع الأحوال تودي زيادة الطلب المحلي أو الخارجي إلى تراجع لسبة ‎البطالة فورا بتشغيل الطاقات العاطلة، والإسراع في أعمال التقنيات الجديدة، ويستلزم ذلك التكييف في عرض العمل يسيرها واقع سوق العمل بدرجة عالية من السيولة.

‏وفد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية نجم عن تعاظم ظاهرة العولمة عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في تحويل الكثير من استثماراتها إلى البلدان النامية للاستفادة من المزايا، والامتيازات التي وفرتها هذه البلدان للاستثمارات الأجنبية تاركة بذلك العمال الذين كانوا يعملون فيها في حالة بطالة هيكلية طويلة المدى. فنجد أن معظم الدول التي تمر بتغيرات في هيكلها الاقتصادي يوجد لها هذا النوع من البطالة وأن ارتفاعها يعكس عدم قدرة عنصر العمل على التكييف مع التغيرات الجديدة في الاقتصاد وهذا هو جوهر المشكلة في الجزائر؛ كما أن البطالة الهيكلية تنشأ لأسباب منها التغيرات في هيكل الطلب والتقدم التكنولوجي بإدخال أنواع جديدة من التكنولوجيا الحديثة؛ والتغيير في هيكل العمري للسكان؛ وزيادة نسبة صغار السن والإناث في القوة العاملة. إلا أن علاج البطالة الهيكلية تتطلب فترة طويلة نسبيا لعلاجها حيث تتطلب تدريب وتكوين لاكتساب مهارات جديدة والتكييف مع المهارات الجديدة المطلوبة.

**- البطالة الدورية:**

جاءت هذه التسمية من ارتباط هذه البطالة بالدورة الاقتصادية.؛ وهي التقلبات الدورية التي تطرأ على مجموع النشاط التجاري والاقتصادي في الدولة وتمثل السبب الرئيسي لبطالة الواسعة في التحول من الازدهار والرواج إلى حاقة الركود والكساد، وتحدث عندما ينخفض الطلب ‎الكلي‏ على العمل في مواجهة عدم مرونة الأجور الحقيقة في الاتجاه النزولي وبالتالي ينضم مجموعة من العمال إلى العاملين العاطلين أصلا، وسميت ذلك عندما تقوم المنشأة على التوقف المؤقت عمالها وتقلل من معدل شغل الوظائف التي تعرف بترك بعض العمال لوظائفهم أي أن التدفق في البطالة يزيد والتدفق في العمالة يقل. ويوصف كثير من الاقتصاديين هذه البطالة بإسم بطالة النقص أو العجز في الطلب، كما توصف بإسم البطالة الكينزية، حيث أدت دراسات كينز إلى ظهور ما يسمى بأساليب إدارة الطلب والتي استخدمت منذ الحرب العالمية الثانية، ويتطلب علاج البطالة الدورية إتباع سياسات اقتصادية تختلف من ‎الدول المتقدمة عن الدول النامية حيث أن السياسة التوسيعية الهادفة إلى زيادة مستوى الطب الكلي من خلال تشجيع زيادة كل من الاستيراد والصادرات والإنفاق الحكومي وإنقاص كل من الواردات والضرائب وتكون هذه السياسة أكثر ملائمة لظروف الدول المتقدمة. أما في الدول النامية فإن سبب نقص الطلب الكلي هو إنخفاض الدخول بسبب انخفاض مستويات الإنتاج وأن استغلال الموارد المعطلة وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الدخول. ومن ثم زيادة الطلب الكلي.[[15]](#footnote-15)

**-البطالة الاحتكاكية:**

البطالة الاحتكاكية تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن ‎العمل.أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل؛ أي عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض، أي افتقاد حلقة الوصل بين طالبي الوظائف ومن يعرضونها، لذلك يعتقد عدد من الاقتصاديين ضرورة إنشاء بنك أو مركز للمعلومات الخاصة بعرض العمل للتقليل من مدة البحث عن العمل، لأن عملية بحث العمال عن الوظائف وبحث أصحاب الأعمال عن العمال تأخذ وقتا وحتى لو كان حجم القوى العاملة ثابتا لا يتغير، فسيكون في كل فترة بعض الأفراد الداخلين إلى سوق العمل بحثا عن العمل؛ وفي نفس الوقت سيكون هناك أخرون من‎ العاطلين أوالعاملين راحلون عن القوى العاملة، علاوة على ذلك ففد‎ تسببت التقلبات العشوائية للطلب في أن تقوم بعض المنشأت بوقف بعض العاملين في الوقت الذي تبحث فيه مجموعة أخرى من المنشأت عن عمال للوظائف الشاغرة لديها، ويتحدد مستوى‎ البطالة الاحتكاكية في أي بلد بتدفق الأفراد من وإلى سوق العمل وسرعة الحصول على‎ منصب عمل، وتتحدد هذه السرعة بدورها تبعا للمؤسسات الاقتصادية القائمة وتؤثر‎ التغيرات في هذه المؤسسات على مستوى البطالة الاحتكاكية. وأن البطالة الاحتكاكية قليلة‎ الاهتمام لدى الاقتصاديون؛ لأنها تتطلب إجراءات تصحيحية في السياسات بحيث أنها‎ تمثل بطالة مؤقتة تتوقف فترتها عموما على مدى توافر المعلومات وشفافيتها في سوق‎ العمل.‎[[16]](#footnote-16)

**-البطالة السافرة(الصريحة)**

وتتمثل بالشكل الواضح لفائض العرض في سوق العمل مقارنة بالطلب عليه؛ يرجع تزايد هذا النوع إلى عدم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للتدفقات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة للنمو السكاني السريع، والبطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية ودورية وهيكلية، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر حسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني، وفي البلدان الصناعية بتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري. والبطالة السافرة في الجزائر لها عدة أشكال كالبطالة الهيكلية وذلك في الصناعات الحديثة والبطالة الموسمية وخاصة في قطاعي الزراعة والمحروقات ‎(تمييع الغاز) وبطالة المتعلمين التي تزايدت بصورة كبيرة خاصة بين خريجي الجامعات والمدارس والمعاهد الجدد.

**-البطالة المقنعة:**

ويقصد بالبطالة المقنعة تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، بحيث إذا سعيت تلك العمالة الزائدة من أماكن عملها فإن‎ حجم الإنتاج لن ينخفض وتوصف الإنتاجية الحدية لهؤلاء العمال بأنها تعادل صفرا، وقد‎ تكون سالبة إذا زاد الإنتاج بعد خروجهم؛ ويعتبر ذلك بأن وجودهم في الوحدة الإنتاجية‎ كان يعرقل جهود الآخرين، وهذا النوع عرف في المجال الفلاحي حيث تتركز الزيادات‎ السكانية الكبيرة وتخلق فائضا في عرض العمل كما تشكل عبئا على النشاط الاقتصادي، ومع تتابع مراحل‎ التحولات الاقتصادية والاجتماعية أخذ موقع البطالة المقنعة في التحرك‎ نحو المدن عبر قنوات الهجرة الداخلية؛ استجابة للفروق النفسية والاجتماعية والمادية ببن‎ الريف والمدينة. وقد مثل التعليم إحدى تلك القنوات حيث كان الربط بين سياسة مجانية‎ التعليم في جميع المراحل؛ وسياسة الالتزام الحكومي بتعيين المتخرجين في مختلف أجهزة‎ الدولة ومشروعاتها ومصانعها، وهكذا أخذت الزيادات السكانية طريقها إلى مراحل التعليم‎ المجاني ومنها إلى الوظائف العامة التي تضخم حجمها وأصبحت بطالتها المقنعة عبئا كبيرا عليها.وعليه فكان للبطالة المقنعة في الجزائر هو انعكاسا لتزايد عرض العمل بمعدلات كبيرة نتيجة النمو الديمغرافي مما أدى إلى فائض في العمل في قطاعات مختلفة؛ أهمها القطاع الفلاحي نتيجة لخصوصيته؛ والسياسة الفلاحية المتبعة في الجزائر منذ نهاية السبعينيات. كما أن البطالة المقنعة تعاظمت في قطاع الخدمات والمؤسسات العمومية وذلك نتيجة لاتباع الجزائر سياسة اجتماعية نابعة من أفكار الحزب الواحد وتدخل النقابة في عملية التوظيف والتوظيف العشوائي بقرارات مركزية (كتوظيف المجاهدين وذوي الحقوق وأبناء الشهداء..) ولا توجد أي إحصائيات رسمية تبين هذا النوع من البطالة أو معدلها أو عن توزيعها على مختلف الأنشطة الاقتصادية المختلفة وبالتالي فإن جميع الدراسات قدمت تقديرات لهذه الظاهرة في بعض ‎القطاعات.[[17]](#footnote-17)

‏**-البطالة الإجبارية:**

هي الحالة التي يتعطل الفرد فيها بشكل جبري وتحدث عن طريق تسريح العمال، وعندها لا يجد الداخلون الجدد في سوق العمل فرصا للتوظيف. رغم بحثهم الجدي ‎عنها‏ وقدرتهم عليه وقبوله عند مستوى الأجر السائد وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية أو موسمية.

**-البطالة الفصلية أو الموسمية:**

تحدث هذه البطالة نتيجة لتعاقب فصول السنة؛ أو نتيجة لمجيء بعض الأحداث الاجتماعية في مواسم معينة من السنة. فالبطالة تنتشر ما بين عمال البناء في فصل الشتاء بالنسبة للأقطار التي يكثر فيها سقوط المطر في هذا الفصل. وكذلك تكثر البطالة الفصلية ما بين عمال المطابع والقرطاسية في فصل الصيف. نظرا لنقصان الطلب على عمال المطابع والقرطاسية في العطلة الصيفية بسبب توقف الدراسة في المدارس والجامعات خلال الصيف.[[18]](#footnote-18)

والبطالة الفصلية أو الموسمية ذات أثر وقتي محدود، وتزول غالبا بزوال فصولها ومواسمها كما إن العامل يستطيع أن يحتاط لبا مقدما، فيدخر ما وسعه الادخار في أوقات الرواج كي يستطيع مواجهة نفقاته في أوقات البطالة، أويهيئ له مهنة احتباطية يلجأ إليها كلما تعرض للبطالة الفصلية.

**-البطالة الفنية:**

تنشأ هذه البطالة من التحسينات الفنية التي تطرأ على الصناعة. فتدهور الصناعات القديمة واضمحلالها ونشوء محلها صناعات جديدة وما ‎يستتبع ذلك من تدخل القوى الميكانيكية وحلولها محل العمل اليدوي، وحلول النفط والقوى الكهربائية محل الفحم؛ وتطبيق الطرق الحديثة في الإنتاج، كل هذه تقضي إلى انتشار البطالة ما بين عمال الصناعة.

هذا وإن مشكلة البطالة الفنية تزداد خطورة كلما كانت التغيرات التي تطرأ على الصناعة عديدة وسريعة، لأنها تقتضي تبدلات واسعة في العمل، وما يصحب ذلك من ظهور فائض كبير في العمل يبقى زائد عن حاجة الصناعات ربحا من الزمن.

**3.2 النظريات الحديثة المفسرة للبطالة**

لذلك ظهرت عدة نظريات حديثة تقوم بالتطوير والتعديل وتكون أكثر قدرة على تفسير الظواهر الحديثة.

**- نظرية رأس المال البشري:**

من مؤسسيها **Beer ult** خلال الستينيات وبالتحديد في 1964. اذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من وراءها قصد تحسين إنتاجيته والاستفادة من أكبر دخل ممكن. وبالتالي سيضحي بالوقت الضروري للتكوين من أجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة. وبالتالي فإن الاهتمام يرتكز على الوظيفة وليس على من يشرفون عليها.

**-نظرية تجزئة سوق العمل:**

ترتكز هذه النظرية التي ظهرت على يد **D. Dornberg.iore** ، في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينيات، التي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق والنوع والسن والمستوى التعليمي. وتهدف النظرية الى تفسير ارتفاع البطالة، والكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى. وعلى هذا الأساس تميز النظرية بين خمسة أنواع من أسواق العمل وهي:[[19]](#footnote-19)

1- **السوق الداخلية:** تتضمن الموارد البشرية داخل المؤسسة في ظل علاقة وثيقة بالأجور.

2- **السوق الخارجية :** يتم فيها البحث عن اليد العاملة من خارج محيط المؤسسة لعدم توفر الشروط الضرورية في المنصب المطلوب، مع عدم إمكانية الترقية.

3- **السوق الأولية:** تضم الوظائف الأكثر أجرا والأكثر ثباتا واستقرارا، والتي توفر أحسن الشروط بما في ذلك امتياز الترقية. وفي الجزائر فإن قطاع و بأحور مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى؛ لكن أصبح يميل في السنوات المحروقات لليد العاملة الدائمة يوفر هذه السوق، إذ كان يؤمن وظائف دائمة الأخيرة إلى نهج التوظيف غير الدائم.

4**- السوق الثانوية:** تضم الوظائف الأقل أجرا واستقرارا، و في الغالب تشمل المرأة وعنصر الشباب وكبار السن والعمالة منخفضة المهارة أي أن هذه السوق تميز بين العمال من حيث فئات الأعمار ومن حيث الجنس. وتتضمن المؤسسات الإنتاجية الصغيرة التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل وتتأثر بالتقلبات الاقتصادية مما يعنى أن المشتغلين بها يكونوا أكثر عرضة للبطالة.

**5- السوق الرئيسية** تتضمن المؤسسات كبيرة الحجم، التي تستخدم الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال والعمالة الماهرة. ونظرا لسيطرة هذه المؤسسات على أسواق السلع والخدمات فإنها تتمتع بدرجة عالية مــن استقرار الطلب على منتجاتها، وبالتالي ينعكس ذلك على العمالة بشكل ايجابي.

**- نظرية البحث عن العمل Job search theory) )**

ترجع هذه النظرية معدلات البطالة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها. وتنطلق هذه النظريات من الفرضيتين الحالية من التاليتين: [[20]](#footnote-20)

- أن الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.

- وجود حد أدنى للأجور، بمعنى أن العامل سوف يقبل أي اجر أعلي منه ويرفض أي اجر اقل منه.

حاولت النظرية الكشف عن أسباب زيادة البطالة بين فئات معينة من قوى العمل خصوصا الشباب الوافدين الجدد لسوق العمل، نتيجة لعدم درايتهم بأحوال السوق، كما أن الانتقال من وظيفة لأخرى من

شأنه أن يرفع من معدل البطالة أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة. بالتالي تخلص النظرية إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة اختيارية.

- **نظرية البطالة الهيكلية** (**structuralist theory** )

ظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في السبعينيات وزيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة، فقد تعرضت بعض الفئات من العمال لظاهرة التعطل بسبب عدم قدرتها على التوافق مع النظريات الحديثة في الفنون الإنتاجية، في حين ظهر فائض في فرص العمل في أعمال ومهن أخرى.

وفسرت النظرية عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والمتعطلين بمجموعة من الأسباب أهمها:

- عدم القدرة على الانتقال بمرونة من مكان لآخر.

- الاعتبارات الشخصية في تفضيل العمال على بعضهم.

- عدم توفير فرص تدريب مناسبة للعمال حتى يتمكنوا من القيام بأعمال جديدة.

- **نظرية اجر الكفاءة** (**Efficiency wage theory**) تقوم هذه النظرية على أن رجال الأعمال يدفعون أجورا أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال وزيادة الإنتاجية. ويترتب على هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل، ومن ثم ظهور البطالة و وفقا لهذه النظرية فان رفع الأجور يترتب عليه ارتفاع في الإنتاجية، وبمعنى آخر فان تكلفة خفض الأجور هي انخفاض في إنتاجية العمال وينتج عن ذلك الى ابقاء الأجور عند مستوى ثابت حتى لا تتأثر الإنتاجية.

**- نظرية اختلال التوازن** (**Desequilibrum theory** ) ظهرت على يد الاقتصادي الفرنسي **Malinvand** ، كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي. ويرتكز تحليله للبطالة على سوقين اثنين هما: سوق السلع وسوق العمل. وتبني هذه النظرية فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير ذلك الى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود. ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة اختلال متمثلة في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى البطالة الاجبارية ولا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل، وإنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع، إذ يمكن أن عنه نوعان البطالة هما:

**- النوع الأول:** يتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكنه وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي.

**- النوع الثاني:** في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في المعرضون من السلع عن الطلب عليها، وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات، وهو ما يتطابق والتحليل الكلاسيكي.

إن أهمية نظرية الاختلال تتمثل في استخدامها لذات الإطار التحليلي لتحليل كل من البطالة الكلاسكية والكيترية. أما نوع البطالة وأسبابها فهي ليست من ثوابت أي نظام اقتصادي، وإنما تتوقف على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق فمثلا ترجع البطالة غير الاحتكاكية في الدول المتقدمة إلى سبب واحد في الحالتين وهو انخفاض مستوى الإنتاج.

1. أحمد المغربي ترجمة لجورج باكلي سوميت ديساري(2013): **كل ما تحتاج إلى معرفته عن علم الإقتصاد**، دار الفجر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 47. [↑](#footnote-ref-1)
2. حسين بن سالم جابر الزبيدي، (2010): **التضخم والكساد،** مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، ص 34. [↑](#footnote-ref-2)
3. إياد عبد الفتاح النسور، (2013): ، ص- ص: 292-293. [↑](#footnote-ref-3)
4. مصطفى يوسف كافي(2021): **مبادئ العلوم الإقتصادية**، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق، الجزائر، ص 359. [↑](#footnote-ref-4)
5. مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 360. [↑](#footnote-ref-5)
6. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 274- 275. [↑](#footnote-ref-6)
7. بن عصمان محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص76. [↑](#footnote-ref-7)
8. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، المرجع السابق، ص- ص: 276-277. [↑](#footnote-ref-8)
9. مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 366-367. [↑](#footnote-ref-9)
10. علي عبد الوهاب نجا،(2005): **مشكلة البطالة وأثر البرنامج الإصلاح الإقتصادي عليها**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الجزائر، ص 10 [↑](#footnote-ref-10)
11. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب(2010): **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 45. [↑](#footnote-ref-11)
12. علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 12. [↑](#footnote-ref-12)
13. المرجع نفسه ص ص : 17-18. [↑](#footnote-ref-13)
14. مدني بن شهرة(2009):**"الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية**)**"**، دار الحامد للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان، الأردن ص ص 233-238. [↑](#footnote-ref-14)
15. مدني بن شهرة، المرجع السابق ص 234. [↑](#footnote-ref-15)
16. مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره ص 235. [↑](#footnote-ref-16)
17. مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره ص 237. [↑](#footnote-ref-17)
18. محمد طاقة، حسين عجلان حسن(2008): **"إقتصاديات العمل"**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن ص 145. [↑](#footnote-ref-18)
19. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 32-33. [↑](#footnote-ref-19)
20. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 33-35. [↑](#footnote-ref-20)